المآصر

في بلاد الروم والاسلام

— ٢ —

لميخائيل عواد

(ج) المآصر في كتب التاريخ

يُعدّ أسلم بن سهل الرزّاز الواسطيّ المعروف بـ « بحشل » (المتوفى سنة ٢٨٨ هـ) من أقدم المؤرخين الذين نوّهوا بأخبار بعض المآصر النهرية ، فقد حدثنا عن المأصر الذي بصريفين [1] واسط ، وهو المشهور في التاريخ باسم « المأصر الأسفل » وقد اتخذت فيه السلاسل بدل القلوس ، وكان الأمير المعروف بـ « مسروق » أشهر مَن أشرف على أعمال هذا المأصر . واليك جملة ما ذكره بحشل بشأنه . قال : « حدّثنا أسلم ، قال : حدثنا عمرو ابن صالح ، قال : حدثنا هشيم عن مجالد عن الشعبي ، قال : بعث زياد مسروقاً على السلسلة

حدّثنا أسلم ، قال : حدثنا عليّ بن الحسن ، قال : حدثنا حفص بن غياث عن الاعمش عن أبي وائل ، قال : أقمت مع مسروق بسلسلة واسط سنتين

حدّثنا أسلم ، قال : حدثنا وهب بن بقية ، قال : حدثنا حماد بن أسامة عن الاعمش عن أبي وائل . قال : كنت مع مسروق بسلسلة واسط ، فرّت سفن فيها هدايا الى معاوية

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا سعيد بن يحيى بن الأزهر ، قال : حدثنا حفص عن اسماعيل ابن أبي خالد عن أبي اسحاق ، قال : كان مسروق لا يفتش أحداً ، ويقول لمن مرّ به : ان كان لنا معك شيء فأعطيناه

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا زكريا بن يحيى ، قال : حدثنا عباد بن عباد عن عاصم ، قال : قلتُ للشعبي : كيف أفلت مسروق من عمله على السلسلة ؟ قال : أما رأيت الثوب يُدفع الى القصّار فيغسله فيجيد غسله . هكذا أفلت مسروق من عمله

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا الحسين بن منصور ، قال : حدثنا عاصم بن علي ، قال : حدثنا

---

(١) أنظرها في معجم البلدان (٣ : ٣٨٦ ، طبعة وستنفلد)

شعبة عن ابن (لعلّه : أبي) اسحاق عن أبي وائل ، قال : كنت مع مسروق بالسلسلة ، فما رأيت أميراً قط كان أعفّ منه ما كان يصيب ماء دجلة

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا اسحاق بن داود ، قال : حدثنا الحسين بن الربيع ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد ، قال : بعث زياد مسروقاً على السلسلة ، فجاء بعشرين ألفاً . فقال : ما حثت به ؟ قال : جئتُ بعشرين ألفاً . قال : هي لك . فلم يقبلها

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا زكريا بن يحيى ، قال : حدثنا شريك عن أبي اسحاق والاعمش أراه عن ابراهيم ، قال : أقام مسروق بالسلسلة سنتين

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا تميم بن المنتصر ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : حدثنا حميد الطويل عن عبد الله بن حنين وكان شريك مسروق على السلسلة

حدثنا أسلم ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل بن سالم ، قال : حدثنا يحيى بن أبي بكر ، قال : حدثنا شعبة ، قال : حدثني عبد الملك بن ميسرة ، قال : سمعت زياداً وكان داهية وكان عشاراً ، وكان العشارون يومئذٍ القراء مسروق وزياد بن حدير [1] » اه

وذكر ابو بكر محمد بن يحيى الصولي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) ، في حوادث سنة ٣٣٣ هـ انهُ « عقدت الشرقية [2] وما فيها من الأعمال على احمد بن جعفر المعروف بابن الشرطيّ بثمانية آلاف سوى الاستثناءات فانها خمسة آلاف درهم . وضمنت دجلة والمآصر الأعلى بخمسمائة دينار ، وعقد القبار بألفي درهم ، فصار الجميع نيفاً وثلاثين ألف درهم في الشهر [3] »

وعلى ذكر المآصر الاعلى ، حكى مسكويه (المتوفى سنة ٤٢١ هـ) في حوادث سنة ٣٦٠ هـ ، عند كلامه على ارتفاع ابن بقية ، قال : « كان هذا الرجل (ابن بقيّة) من القرية المعروفة بأوانا . . . . ونشأ في أيام الفتنة وغلبة أهل الرستاق على طريق دجلة العليا . . . وكان جرى رسمه بتقلد المآصير ، واتفق له أن اتصل بصاحب مطبخ معز الدولة المعروف بعمله ، وكان ضامناً لشكريت وما يجري معها من المآصير العليا وأبواب المال ، فما خدم عمله توجه مقة وخفّ على قلبه ، فتدرّج من حالٍ الى حالٍ حتى استعمله على هذه الأعمال كلها وفوّضها اليه [4] . . . »

---

(١) تاريخ واسط (المخطوط ص ٦ ب — ١٧)

(٢) هي على ما في معجم البلدان (٣ : ٢٧٩) : « محلة بالجانب الغربي من بغداد . . . قيل لها الشرقية لانها في شرقي مدينة المنصور ، لا لانها في الجانب الشرقي »

(٣) أخبار الراضي بالله والمتقي لله ، وهو الجزء الثاني من كتاب الاوراق (ص ٢٧٦ ، طبعة مينورسكي في القاهرة) (٤) تجارب الامم (٦ : ٢٨٥ ، طبعة آمدروز في القاهرة)

والظاهر من هذا ، ان المآصر العليا هي التي كانت مبثوثة ما بين بغداد وتكريت — وربما تعدّت البلدة الاخيرة — تقطع دجلة في عدة مواطن ، لكنّ أشهرها في التاريخ هو المأصر الأعلى في بغداد . وقد ذكره ابو الفرج ابن الجوزي غير مرّة . قال في أحداث سنة ٤٢٥ هـ

« فمن الحوادث فيها عودُ العيارين الى الانتشار ومواصلة الكبسات بالليل والنهار ، ومضى البرجمي[1] الى العامل على المأصر الأعلى بقطيعة الرقيق[2] ، فقرر معه أن يعطيه في كل شهر عشرة دنانير من الارتفاع ويطلقوا له سميريتين كبيرتين بغير اعتراض ، وأخذ عهده على مراعاة الموضع[3] . . . »

وها هوذا يعود الى ذكر هذا المأصر الشهير عند كلامه على الحسن بن أبي جعفر الملقب بـ « عميد الجيوش » الذي خدم صمصام الدولة وبهاءها ، « وولاه بهاء الدولة تدبير العراق فقدم سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة والفتن كثيرة ، والدُعّار قد انتشروا ، فقتل وأغرق خلقاً كثيراً » ، وقد جاء في عدله وهيبته حكايات منها انه « أعطى بعض غلمانه صيليّة فضة فيها دنانير وقال : خذها على رأسك ، وسر من النجمي[4] الى المأصر الاعلى ، فان اعترضك معترض فاعطه إياها واعرف الموضع الذي أخذت منك فيه . فجاءه وقد انتصف الليل ، وقال : قد مشيت البلد جميعه ، فلم يلقني أحد[5] »

ونعود الى قول مسكويه في المآصر . فقد نبّه عليها أيضاً عند كلامه على حوادث سنة ٣٢٥ هـ ، بقوله : « وانما امتعضتُ (البريدي يتكلم) لكم من ظلم ابن رائق ومحمد بن يزداد خليفته لكم ، وتحملتُ في مالي أربعة آلاف دينار في كل شهر بازاء ما كان يؤخذ من الشرطة والمآصر والشوك تخفيفاً عنكم ، وقد أزلتُ جميعها ، وهذا خطي برفعها عنكم . . .[6] » وابن رائق هذا هو الذي وضع المآصر ببغداد فقد زاد صاحب التكملة[7] على قول مسكويه[8]

---

(١) البرجمي : انظر « الذيل » رقم ١ (٢) الرقيق : انظر « الذيل » رقم ٢ (٣) المنتظم (٨ : ٧٧)
(٤) النجمي : انظر « الذيل » رقم ٣
(٥) المنتظم (٧ : ٢٥٢ — ٢٥٣) ، وقد نقل هذه الرواية ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٤ : ٢٢٨) ، طبع دار الكتب المصرية) (٦) تجارب الامم (٥ : ٣٦٤)
(٧) هو محمد بن عبد الله الهمذاني المتوفى سنة ٥٢١ هـ) له تكملة لتاريخ الطبري . أنظر : تجارب الامم (٥ : ٤٥ حاشية ١) ، والمنتظم (١٠ : ٨ ، حوادث سنة ٥٢١ هـ) ، والاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص ١٤٤ ، طبع دمشق) (٨) قال مسكويه (تجارب الامم ٥ : ٣٨٣) : « . . . وصار موسى نيذه الى حصن مهدي فملكها ، وكانت من أعمال البصرة ، وصارت الاسافل وراءه ، ودخل الامير سوق الاهواز فنزل دار أبي عبد الله البريدي وانتظمت له الامور ، وحصل البريدي بالبصرة واستقامت لهم ، واستقر بحكم بواسط ينازع الملك ببغداد ، وجمع بن رائق أطرافه وأقام بـ »

بالكلام الثاني : « وهو الذي وضع المآصير (المآصر) ببغداد ، وما كانت سمعت بالضرائب [1] من قبله [2] ».

وفيما ابن رائق هذا في أمر المآصر يقرب من فعل « ابن الهاروني » ، فقد كان كلاهما يتصرف في أمر استيفاء الدراهم من المآصر والمكوس ، ويثقل كاهل الناس بما لا طاقة لهم به . فقد حكى ابن الجوزي في أحداث سنة ٥٣٠ هـ أن « هذا الملعون ابن الهاروني قصده إساءة السمعة وهلاك المسلمين وهو السبب في جميع ما جرى ، فقبض على ابن الهاروني يوم الخميس ثامن عشر (شهر) ربيع الأول ، وجاء رسول زنكي فلقي الخليفة (الراشد بالله) وشكا مما جرى من ابن الهاروني وتأثيراته في المكوس والمواصير ، وقال : الخادم يسأل أن يسلم اليه ليتقرب الى الله بدمه ، فقال له ندبّر في ذلك . ثم تقدم في بكرة الاحد حادي عشرين الشهر الى ابي الكرم الوالي بقتله ، فقتل في الرحبة وصلب على خشبة قصيرة ، ومثل به العوام ، فلما جنّ الليل أخذه أهلهُ وعفوا أثره ، وظهرت له من الأموال والأثاث وأواني الذهب والفضة أمر عظيم ، ووصل الى الخليفة من ماله مائتا الف ، وكانت له ودائع عند القضاة والتجار [3] »

وهكذا يجد المرء في حوادث السنين أنباء في وضع المكوس والمآصر وإقرارها واستيفاء الدراهم منها ، أو اسقاطها وازالتها من الوجود

فقد كان من جملة حوادث سنة ٥١٥ هـ أن أعيدت المكوس والمواصير ، وألزم الباعة أن يرفعوا الى السلطان ثلثي ما يأخذونهُ من الدلالة في كل ما يباع . . . » [4]

واستمرّت الحال على هذا المنوال حتى دخلت سنة ٥٣٣ هـ ، ففي شهر ربيع الاول « أزيلت المواصير والمكوس ، ونشطت الأرواح بذلك ، واستوزر السلطان (مسعود) رجلاً من رؤساء الري يقال لهُ محمد الخازن ، فأظهر العدل ورفع المكوس والضرائب ، وكان حسن السيرة ، فدخل عليهِ رجلان يقال لأحدهما ابن عمارة ، والآخر ابن أبي قيراط يطلبان ضمان المكوس التي أزيلت بمائة الف دينار ، فرفع أمرهما الى السلطان ، فشُهرا في البلد مسوّدي الوجوه وحبسا » [5]

---

(١) الضرائب : انظر « الذيل رقم ٤ (٢) تجارب الامم (٥ : ٣٨٣ ، حاشية ١)
(٣) المنتظم (١٠ : ٥٦) (٤) المنتظم (٩ : ٢٢٧ — ٢٢٨)
(٥) المنتظم (١٠ : ٧٨ — ٧٩) ، الكامل لابن الاثير (١١ : ٤٧ ، أوربة = (١١ : ٢٩ ، بولاق)

ونظير هذا الحادث ما جرى في سنة ٥٤١ هـ. فقد روى أبو الفرج ابن الجوزي انه « طيف بالألواح التي نقش عليها ترك المكس في الأسواق ، وضربت بين يديها الدبادب والبوقات »[١]

وقد أفاض في ذكر هذا الحادث سبطه ، بقوله « وفيها (سنة ٥٤١ هـ) بطلت المكوس والضرائب ببغداد ، وسببه ان ابن العبادي جلس بجامع السلطان ، وحضر السلطان عنده ، فوعظه وذكر ما يجري على المسلمين من الظلم ، ثم قال : يا سلطان انت تهب في ليلة لمطرب مثل هذا المأخوذ من الناس ، فاجعلني ذاك المطرب واجعل ذلك شكراً لما أنعم الله عليك ، فأشار بيده قد فعلتُ ، وارتفعت الضجة بالدعاء ، ونودي في البلد بالاسقاط ، وكتب به ألواح ونصبها في المحال والشوارع ، فلم يزل الأمر على ذلك حتى قلع الألواح أبو العباس أحمد بن الناصر لدين الله ، وقال : ما لنا حاجة ان يكون عندنا آثار الاعاجم »[٢]

ويظهر ان استنباطها وازالتها لم يكن طويل الأمد ، فقد عادت هذه الضرائب والمآصر الى ما كانت عليه ، وتحكم المكاسون والماصريون في رقاب الناس ، وارتفعت الشكاوى من كل جانب ، واستغاث الناس بالسلطان ، فأمر عماله باسقاطها ، كما جرى في سنة ٥٤٥ حيث كان «عرض ابن البنكري وهو خاص السلطان مسعود ، فلما عرفي أسقط المكوس . وكان المكّاس ببغداد يلقب مختص الحضرة ، وكان يبالغ في أذى الناس وأخذ أموالهم ، ويقول أنا قد فرشت حصيراً في جهنم »[٣]

وورد ذكر المآصر في العمل الذي وجده هلال بن المحسن الصابئ (المتوفى سنة ٤٤٨هـ) المشتمل على ذكر أحمد بن محمد الطائي ، وما ضمنه من الاعمال وشرطه على نفسه من حمل مال الضمان مياومةً الى بيت المال . وقد شرح فيه وجه خرج المياومة ، فذكر هلال « المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والخلفاء عليهم ، وأصحاب الارباع والمصالح والأعوان والبجانين وأصحاب الطوف والماصريين ومن في جملتهم من الفرسان الذين ميزوا وألحقوا بطبقة (المتوسطين) من المشايخ والمترفين ومن هذه سبيله من الرجالة الموكلين بأبواب المدينة ، وأيام شهرهم مائة وعشرون يوماً من جملة سنة آلاف دينار في المشاهرة = خمسين ديناراً »[٤]

---

(١) المنتظم (١٠ : ١٣٠)
(٢) مرآة الزمان (٨ : ١١٣ — ١١٤) ، وقد نقلها ابن كثير في البداية والنهاية (١٢ : ٢٢١)
(٣) المنتظم (١٠ : ١٤٣) ومرآة الزمان (٨ : ١٢٤)
(٤) تحفة الامراء (ص ١٥) ؛ وانظر ص ٥٧ من مقدمة الناشر ، مادة (أمر . المأصريون)

﴿ الذيل ﴾

(١) قال ابن الجوزي (المنتظم ٨ : ٦٦، حوادث سنة ٤٢٣ هـ) : « وقوي أمر العيّارين وكبس رئيسهم البرجمي خاناً فأخذ ما فيه ، فقوتل فقتل جماعة ، وكان يأخذ كل مصعد ومنحدر ، وكبس داراً بسوق يحيى وأخذ ما فيها واحرقها ، هذا والعسكر ببغداد »

ثم قال (٨ : ٧٩ ، سنة ٤٢٥ هـ) : « وفي ليلة الأحد سادس عشر (شهر) رمضان ، أغرق البرجمي اللص ضم الدجيل ، أخذه معتمد الدولة فغرقه بعد أن بذل مالاً كثيراً على أن يترك فلم يقبل منه ، ثم دخل أخو البرجمي الى بغداد فأخذ أختاً له من سوق يحيى وخرج فتبع وقتل »

ولتتبع أخباره ، أنظر المنتظم (٨ : ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٧٢ وما يليها)

ونسج البرجمي هذا في استيفاء المبالغ من الضرائب والمآصر ونحوها ، على منوال سلفه العيار المعروف بـ « عزيز » الذي قوي أمره واستفحل في سنة ٣٨٤ هـ ، وكان من أهل باب البصرة من الجانب الغربي من بغداد « فالتحق به كثير من الدُعّار وطرح النار في المحال ، وطلب أصحاب الشرط ، ثم صالح أهل الكرخ ، وقصد سوق التمارين وطالب بضرائب الأمتعة ، وجبى ارتفاع الأسواق الباقية ، وكاشف السلطان وأصحابه ونادى فيهم ، وكان ينزل الى السفن فيطالب بالضرائب وأصحاب السلطان يرونه من الجانب الآخر .... » : (المنتظم ٨ : ١٧٤)

(٢) في المطبوع « دار الدقيق » وهو تحريف ظاهر ، وقد وردت بهذا التحريف غير مرة في كتاب المنتظم ، ولم ينبه اليها الناشر وقد طلبت الى الصديق العزيز الدكتور مصطفى جواد ، العالم بخطط بغداد ، ان يعين موقع كل من قطيعة الرقيق هذه والنجمي — الآتي ذكرها — بالنسبة الى بغداد الحالية ، لنستكشف من خلالها محل المآصر الآتية ، فتفضل بالمعلومات التالية :

« قطيعة الرقيق ، وقطيعة أم جعفر ، وزبيدية بغداد : أسماء ثلاثة لقطيعة واحدة ، والظاهر من أخبار خطط بغداد انها كانت تنتهي من أعلاها بالموضع المعروف اليوم بالبعية

(البوحية) من شرقيّ الكاظمية الشمالي، وكان فيها القافلائيون — وهم كما في أنساب السمعاني الذين يشترون السفن الكبار المنحدرة من الموصل والمصعدة من البصرة ويكسرونها ويبيعون خشبها وقيرها وقفلها أي حديدها — . فالشط العربي المنصوب فيه الجسر في عهدنا بين الكاظمية والأعظمية كانت أرضه من قطيعة الرقيق. وقد قالوا قطيعة الرقيق كما قالوا (دار الرقيق) و (سوق الرقيق)» اه

قلتُ: انظر معجم البلدان (٢ : ٥١٩ مادة دار الرقيق) و (٤ : ١٤١ قطيعة أم جعفر) و (٤ : ١٤١ — ١٤٢ قطيعة الرقيق) و (٢ : ٩١٧ الزبيدية)

(٣) قال الدكتور مصطفى جواد: «النجمي الذي كان بالجانب الغربي من بغداد كان مقابلاً لدار الخلافة الحديثة المتضدية التي كانت على دجلة بين مشرعة الصبغة الحالية الى ما وراء جسر بغداد الاسفل (جسر الملك فيصل). قال ابو المظفر يوسف بن قزاغلي المعروف بسبط ابن الجوزي في حوادث سنة ٤٥٠ (مرآة الزمان، مخطوط رقمه ١٥٠٦، عربي، ورقة ٤٧ من نسخة دار الكتب الوطنية بباريس) نقلاً عن تاريخ محمد بن هلال الصابي، ما نصه: «وبعث رئيس الرؤساء (أبو القاسم علي بن الحسن بن المسلمة) الى أبي الأغر دبيس يستحثهُ في القدوم الى بغداد خوفاً من البساسيري، فقدم يوم الاثنين ثاني ذي القعدة في مائة فارس، فنزل النجمي مقابل دار الخليفة، واستأذن في ضرب الطبل على باب خيمته في أوقات الصلوات، فأذن لهُ في بعضها»

وهذا دليل صريح على كون النجمي مقابلاً لدار الخلافة (يفصل بينهما دجلة). ولنا دليل ضمني على انه كان مقابلاً لقصر التاج من دار الخلافة. وكان هذا في الموضع الذي بنيت فيه المحكمة الشرعية وما جاورها من العمارات (قبل بعض السنوات) فقد ذكر سبط ابن الجوزي أيضاً في حوادث سنة ٤٤٩ (مرآة الزمان، المخطوط، ورقة ٢٢) ان أبا الغنائم سعد بن أبي الفرج محمد بن فسانجس داعية المستنصر الفاطمي المستولي على واسط الخاطب له فيها، كان أصحاب طغرل بك قد أسروه في هذه السنة وطافوا بهِ على أقبح حال وعليه قميص أحمر وطرطور أحمر وقلادة ودع، فلما بلغ المطرف بهِ النجمي حُطَّ من فوق الجمل ونصبت لهُ خشبة فصلب عليها وشدّت رجلاه الى رأسه، ثم قطع رأسه ورميت جثته للكلاب فأكلتها»

وقد ترجمه جمال الدين ابن الجوزي في وفيات سنة ٤٤٩ (المنتظم ٨ : ١٨٩) ، فذكر انه صلب بإزاء التاج وبذلك نحكم بأن التاج كان مقابلاً للنجمي » اه

قلنا : وعليه يكون القصر الأعلى في أعلى الجانب الغربي من بغداد ، والنجمي في أسفل هذا الجانب . فغلام عميد الجيوش طاف المدينة من أعلاها الى أسفلها ؛ وهو ما يوافق قول ابن كثير في هذا الخبر (البداية والنهاية ١١ : ٣٤٤) : وأمر بعض غلمانه أن يحمل مسيفية فيها دراهم مكشوفة من أول بغداد الى آخرها . . . »

وقد نبّه مسكويه الى محل النجمي يومذاك فقال في أحداث سنة ٣٦٩ هـ (تجارب الامم ٦ : ٣٩٦) : « . . . وخرج الطائع لله في تلقّيه (أتلقي عضد الدولة) مع جماعة من الجيش والمقيمين وسائر الخواص والعوام ، ودخل يوم الأحد لليلة خلت من ذي الحجة ، واجتاز في الجانب الغربي على تعبية من الجيش ، وبعد أن ضربت له القباب متصلة منتظمة بين عسكره من باب حرب وبين الموضع الذي ينزله من آخر البلد ، وهو البستان المعروف بالنجمي ، وعبر في يوم الاثنين له الى داره فاستقرّ فيها »

أنظر النجمي في صلة تاريخ الطبري (ص ١٦٧ ، ليدن) ، والاوراق — أخبار الراضي والمتقي — (ص ١٤٤) ، والمنتظم (٧ : ٢٢٣ و ٨ : ٢٩٤) ومعجم البلدان (١ : ٤٦٠ ، مادة بادوريا) ، والكامل لابن الاثير (٨ : ١٣٧ حوادث سنة ٣١٦ هـ)

---

(٤) ذكر البشاري المقدسي (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ١٣٣ — ١٣٤ طبعة دي غويه في ليدن) في عرض كلامه على «الضرائب» في اقليم العراق بأنها كانت «ثقيلة كثيرة محدثة في النهر والبر . وفي البصرة تفتيش صعب وشوكات منكرة وكذلك بالبطائح تقوّم الأمتعة وتفتش . وأما القرامطة فلهم ديوان على باب البصرة ، وللديلم ديوان آخر حتى انه يؤخذ على الغنمة الواحدة أربعة دراهم ، ولا يفتح إلاّ ساعة من النهار ، واذا رجع الحاجّ مكسوا أحمال الأدم والجمال الأعرابية ، وكذلك بالكوفة وبغداد ، ويؤخذ من الحاج للمحمل ستّون ، ومن الكنيسة أو حمل البرّ مائة ، ومن العمارية خمسون ومائة بالبصرة والكوفة »

وللتوسع ، راجع : المنتظم (٦ : ٢٩٦ ، حوادث سنة ٣٢٧ هـ) ، والبداية والنهاية لابن كثير (١١ : ١٨٩) ، والنجوم الزاهرة (٣ : ٢٦٤)